وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الخميس

التاريخ: 2019-4-11

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

متواجدة في المجمعات والمراكز التجارية

«العدل»: خدمات إلكترونية مميّزة عبر أجهزة الخدمة الذاتية «KIOSKS»

أعلنت وزارة العدل عن تدشين أجهزة الخدمة الذاتية «KIOSKS» إلى جانب خدمات إلكترونية قدمتها الوزارة أخيراً، حيث يقدم الجهاز خدمة الاستعلام القضائي شاملة منع السفر والضبط والإحضار والقضايا المرفوعة من وضد المستعلم، إضافة إلى خدمة استعلام الخبراء شاملة الإجراءات والجلسات والإنجازات والأتعاب.

وذكرت الوزارة، في بيان صحافي، أنه للمرة الأولى سيتم إصدار الشهادات من خلال أجهزة الخدمة الذاتية، من دون الحاجة إلى مراجعة الإدارات والقطاعات المعنية بالوزارة، وتشمل هذه الشهادات شهادات منطوق حكم المحكمة الكلية، ومنطوق حكم محكمة الاستئناف، ومنطوق حكم محكمة التمييز وبراءة الذمة وشهادة حصول استئناف وشهادة حصول تمييز، كما يتاح تقديم هذه الخدمات عبر 10 أجهزة خدمة ذاتية كمرحلة أولى موزعة على الأماكن الحيوية المهمة والمجمعات والمراكز التجارية في كافة المحافظات، سعياً من الوزارة لتخفيف أعباء التوقيع الإلكتروني «PIN CODE» بالبطاقة المدنية للمستفيدين من تلك الخدمات. وأضافت انه تم التنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية والاتفاق على تواجد ممثلي الهيئة في أماكن أجهزة الخدمة الذاتية.

أحد الأجهزة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-4-11	6	14514

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تقدم خدمات عديدة منها شهادات منطوق حكم المحاكم وبراءة الذمة والاستعلام القضائي

«العدل»: أجهزة «خدمة ذاتية» في المراكز التجارية

أعلنت وزارة العدل عن تدشين أجهزة الخدمة الذاتية «KIOSKS» إلى جانب ما سبق من خدمات إلكترونية قدمتها الوزارة مؤخرا، حيث يقدم الجهاز خدمة الاستعلام القضائي شاملة منع السفر والضبط والإحضار والقضايا المرفوعة من وضد المستعلم، إضافة إلى خدمة استعلام الخبراء شاملة الإجراءات والجلسات والإنجازات والأتعاب.

وقالت الوزارة: لأول مرة سيتم إصدار الشهادات من خلال أجهزة الخدمة الذاتية دون الحاجة إلى مراجعة الإدارات والقطاعات المعنية بالوزارة وتشمل هذه الشهادات شهادات منطوق حكم المحكمة الكلية والاستئناف والتمييز وبراءة الذمة وشهادة حصول استئناف وتمييز، كما يتاح تقديم هذه الخدمات عبر 10 أجهزة خدمة ذاتية كمرحلة أولى موزعة على الأماكن الحيوية المهمة والمجمعات والمراكز التجارية في كل المحافظات وذلك سعيا من الوزارة لتخفيف أعباء التوقيع الإلكتروني «PIN CODE» بالبطاقة المدنية للمستفيدين من تلك الخدمات.

واضاف: تم التنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية والاتفاق على تواجد ممثلي الهيئة في أماكن أجهزة الخدمة الذاتية لإضافة التوقيع الإلكتروني على البطاقة المدنية، والمراكز التجارية المتاحة فيها الأجهزة هي مجمع الأڤنيوز ومجمع 360 ومجمع الكوت ومجمع جيت مول ومجمع سليل الجهراء، بالإضافة إلى مطار الكويت الدولي.

أجهزة تقديم خدمات «العدل» الجديدة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-4-11	10	15506

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تشمل منع السفر والضبط والإحضار

تدشين أجهزة الخدمة الذاتية للاستعلام القضائي

دشنت وزارة العدل أجهزة الخدمة الذاتية (KIOSKS) للاستعلام القضائي، شاملة منع السفر والضبط والإحضار والقضايا المرفوعة من المستعلم وضده، إضافة إلى خدمة استعلام الخبراء شاملة الإجراءات والجلسات والإنجازات والأتعاب.

وقالت الوزارة امس: لأول مرة سيتم إصدار الشهادات من خلال أجهزة الخدمة الذاتية من دون الحاجة إلى مراجعة الإدارات والقطاعات المعنية بالوزارة، وتشمل هذه الشهادات شهادات منطوق أحكام المحكمة الكلية والاستئناف والتمييز وبراءة الذمة وشهادة حصول استئناف وشهادة حصول تمييز.

وأشارت إلى أن هذه الخدمات متاحة عبر 10 أجهزة خدمة ذاتية كمرحلة أولى موزعة على الأماكن الحيوية المهمة والمجمعات والمراكز التجارية في المحافظات وذلك سعياً من الوزارة لتخفيف أعباء التوقيع الإلكتروني.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخمسي	2019-4-11	5	16459

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«العدل»: أجهزة «KIOSKS» لخدمة الاستعلام القضائي

أعلنت وزارة العدل، تدشين أجهزة الخدمة الذاتية (KIOSKS) لتقديم خدمة الاستعلام القضائي والتي تشمل منع السفر والضبط والإحضار والقضايا المرفوعة من وضد المستعلم، إضافة إلى خدمة استعلام الخبراء شاملة الإجراءات والجلسات والإنجازات والأتعاب. وأضافت الوزارة، في بيان أمس، أنه لأول مرة سيتم إصدار الشهادات من خلال أجهزة الخدمة الذاتية دون الحاجة إلى مراجعة الإدارات والقطاعات المعنية بالوزارة، مشيرة إلى أن هذه الشهادات تشمل شهادات منطوق حكم المحكمة الكلية، ومنطوق حكم محكمة الاستئناف، ومنطوق حكم محكمة التمييز، وبراءة الذمة وشهادة حصول استئناف وشهادة حصول تمييز.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-4-11	2	4089

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إحصائية «العدل» في يناير 2019:

قضايا القتل انخفضت 52%.. والخطف 34% وجنح الصحافة 71%

حمد السلامة

كشفت الإحصائية الصادرة عن وزارة العدل أن النيابات تلقت خلال يناير الماضي 1457 قضية واردة، بينما بلغ عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم 1293 قضية، وبلغ عدد القضايا المتصرف فيها 1138 قضية، والقضايا المحفوظة 353 قضية، بينما أحيلت إلى المحكمة الكلية 785 قضية.

وأشارت الإحصائية التي حصلت **القبس** عليها إلى أن عدد قضايا جرائم الجنايات الواردة إلى النيابات بلغ في يناير الماضي 419 قضية، بينما بلغ عدد القضايا المنظورة 610. أما عدد قضايا الجنايات المتصرف فيها، فبلغ 544 قضية، وأحيلت 307 قضايا إلى المحكمة الكلية، وحفظت 237 قضية.

ووفق الإحصائية، فقد ارتفع عدد قضايا جنح التجارة خلال هذا الشهر عن نظيرتها من العام السابق بنسبة بلغت 411.5%، حيث كانت، في يناير 2018، 87 قضية فقط، وتضاعفت في الشهر نفسه من 2019 إلى 445 قضية، تلتها قضايا تقنية المعلومات التي ارتفعت بنسبة 82.4%، حيث كانت، في يناير 2018، 125 قضية، وتضاعفت في يناير 2019 إلى 228 قضية، وارتفع إجمالي جميع القضايا الواردة للنيابة العامة بنسبة 13.7%.

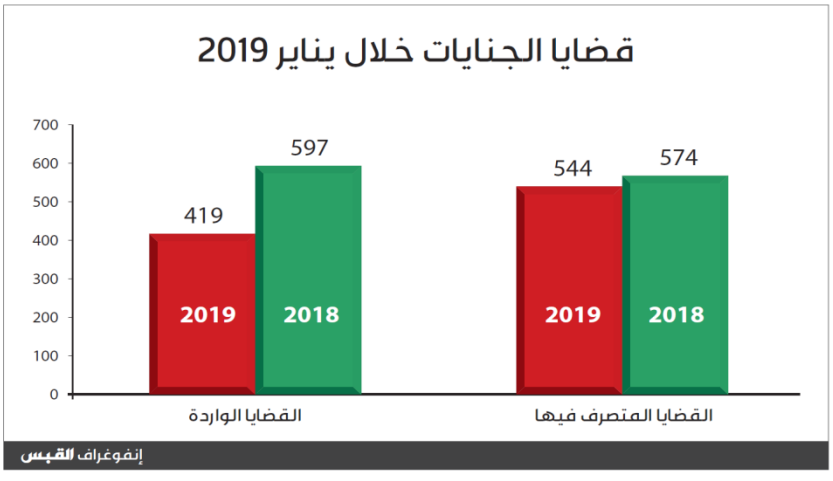

إنفوغراف **القبس**

جنح الأحداث

وأوضحت البيانات أن عدد قضايا جنح الأحداث انخفض بنسبة 42.3%، حيث سجّلت في يناير الماضي 90 قضية، مقارنة بـ156 قضية في يناير 2018، وسجّلت قضايا إدمان المخدرات انخفاضاً من 104 قضايا في يناير 2018 إلى 92 قضية في يناير 2019، «أي بنسبة تراجع بلغت 11%».

وانخفضت قضايا الجنايات بنسبة 29%، حيث سجّلت 419 قضية في بداية 2019 مقارنة بـ597 قضية في يناير 2018.

وكان لافتاً عدم تسجيل أي قضية بيئية في يناير الماضي، مقارنة بـ3 قضايا فقط في الشهر نفسه من 2018، إضافة إلى تسجيل قضية واحدة في المرئي والمسموع، مقارنة بـ12 قضية في يناير 2018، كما لم تُسجل قضايا «متصرف فيها» ضد مدمني المخدرات.

وانخفضت قضايا الاعتداء على مال الغير بنسبة 55% وبلغت 78 قضية، بعد أن كانت 194 قضية، كما انخفضت قضايا الخطف والحجز إلى 15 قضية بعد أن كانت، في يناير 2018، 23 قضية، أي بنسبة تراجع 34.8%.

وانخفضت قضايا القتل والاعتداء على النفس إلى 52% بعد أن بلغت 30 قضية وكانت 63 قضية. أما المخدرات والخمور، فقد ارتفعت بنسبة 14% مسجّلة 199 قضية، وكانت، في يناير 2018، 174 قضية، وبلغت قضايا الاعتداء على العرض والسمعة 10 قضايا، مقارنة بـ15 قضية في الشهر نفسه من 2018.

وبيّنت الإحصائية أن قضايا البنوك ارتفعت بنسبة 41% مسجّلة 31 قضية، وكانت في السابق 22 قضية فقط. أما قضايا جنح الشيكات، فقد تراجعت بنسبة 2.4%، حيث سجّلت، في يناير 2019، 174 قضية، بعد أن كانت 170 قضية في الشهر نفسه من 2018.

أما قضايا جنح الصحافة، فقد تراجعت بنسبة 71% مسجّلة 8 قضايا فقط مقارنة بـ28 قضية في السابق.

إنجاز القضايا الواردة

أشارت الإحصائية الى ان نسبة الانجاز الاجمالية للقضايا الواردة الى النيابات بلغت 88%، وبلغت نسبة الانجاز في المرئي والمسموع 100%، وهي الاعلى، تليها «جنح» الاحداث وتقنية المعلومات 99% لكل منهما.

المخدّرات والخمور

أوضحت الاحصائية أن المخدرات والخمور تمثل العدد الاكبر من اجمالي عدد القضايا الواردة في الجنايات، حيث استحوذت على 47.5%، في حين جاءت جرائم الاعتداء على العرض والسمعة أقل القضايا بنسبة 2.4%.

الخطف والحجز

أوضحت الاحصائية أن نسبة الانجاز الاجمالية لقضايا الجنايات الواردة للنيابات والمتصرّف فيها بلغت 89.2%، في حين بلغت نسبة الانجاز في قضايا الخطف والحجز والقبض 95.8%، كما بلغت نسبة الانجاز في قضايا البنوك 83.1%.

قضايا الجنايات الواردة للنيابات في يناير 2019

مجموعة جرائم	القضايا الواردة		القضايا المنظورة		القضايا المتصرف فيها				قضايا قيد التصرف	نسبة القضايا المتصرف
	عدد القضايا	النسبة لإجمالي	عدد القضايا	النسبة لإجمالي	إحالة للكلية	حفظ	الجملة	النسبة لإجمالي		
القتل والاعتداء على النفس	30	%7.2	73	%12.0	28	36	64	%11.8	9	%87.7
الخطف والقبض والحجز	15	%3.6	24	%3.9	16	7	23	%4.2	1	%95.8
الاعتداء على العرض والسمعة	10	%2.4	13	%2.1	8	4	12	%2.2	1	%92.3
الاعتداء على مال الغير	87	%20.8	165	%27.0	53	103	156	%28.7	9	%94.5
البنوك	31	%7.4	59	%9.7	6	43	49	%9.0	10	%83.1
المخدرات والخمور	199	%47.5	179	%29.3	138	18	156	%28.7	23	%87.2
أخرى	47	%11.2	97	%15.9	58	26	84	%15.4	13	%86.6
الإجمالي	419	%100.0	610	%100.0	307	237	544	%100.0	66	%89.2

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-4-11	5	16459

الأنباء
محليات

«الديوان» لـ «الأنباء»: إنجاز تقارير تقييم الكفاءة وإدخال البيانات في النظام الآلي يتم الآن بدقة

«الممتازة» قبل رمضان بعد موافقة «المالية»

«مجلس الخدمة» يعتمد لائحة البعثات قريباً جداً

مريم بندق

علمت «الأنباء» أن مجلس الخدمة المدنية سيعتمد لائحة البعثات الجديدة قريبا جدا. وقالت مصادر حكومية رفيعة في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» إن المجلس سيعتمد اللائحة الجديدة التي بموجبها سيتم تحويل رواتب الموظفين المبتعثين للدراسة في الخارج إلى حساباتهم الشخصية بالدينار الكويتي وهي تمثل خطوة جوهرية من الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة قضية تراكم العهد.

في سياق قريب، أوضحت مصادر مطلعة في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» أن صرف مكافأة الأعمال الممتازة لموظفي ديوان الخدمة المدنية «شغالين عليها» فيما يتعلق بإنجاز تقارير تقييم الكفاءة وإدخالها في النظم المتكاملة، وبعد موافقة وزارة المالية سيتم الصرف. وردا على سؤال حول موعد الصرف، أجابت المصادر: «حيل قريب»، وهل سيكون قبل بداية شهر رمضان المبارك؟: نعمل ونتطلع لإتمام ذلك قبل بداية الشهر الكريم. وحول صحة ما يتردد عن أن النظام الآلي بديوان الخدمة المدنية الخاص بإدخال تقارير تقييم الكفاءة معلّق، أفادت المصادر بأنه غير صحيح، النظام يعمل بكفاءة ومتاح أمام أي جهة حكومية لإدخال بياناتها.

وبشأن موعد صرف «الأعمال الممتازة» للوزارات والجهات الحكومية الأخرى، ردت المصادر قائلة: هذا يرجع لكل جهة حكومية وفقا للقرار والتعاميم الصادرة بهذا الشأن.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-4-11	1	15506

الأنباء
محليات

«الدفاع» تحرك دعوى قضائية للمطالبة بتعويض في حادث المنطاد و«الجزيرة»: لم نتلق أي دعاوى

قالت وزارة الدفاع إنها قامت بتحريك دعوى قضائية عن طريق ادارة الفتوى والتشريع في شهر فبراير 2019 بعد انتهاء اعمال لجان التحقيق الدولية والمحلية لحادث اصطدام الطائرة التابعة لشركة (طيران الجزيرة) بالمنطاد العسكري.

واضافت الوزارة في بيان صحافي ان الدعوى القضائية «للمطالبة بتعويض مالي قد يصل إلى 300 مليون دولار حيث يعتبر المنطاد العسكري من ركائز الإنذار المبكر الذي يعتمد عليه الجيش الكويتي في حالات السلم والحرب».

بدورها قالت «طيران الجزيرة» في بيان لها امس ردا على الخبر الذي تم نشره على الصفحة الرسمية لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن هذا الحادث وقع في شهر أغسطس 2017 وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات المختصة ومتابعة تقارير اللجان المعنية في هذا الموضوع. وبناء على ذلك، تحيط شركة طيران الجزيرة بالتالي:

- أن ما ورد في الخبر عار عن الصحة تماما.
- أن الشركة لم تتلق دعاوى قضائية بخصوص المطالبة بأي تعويضات مالية.
- وأن ما نتج عن لجنة التحقيق الدولية المذكورة في الخبر ليس به أي إدانة لشركة طيران الجزيرة ش.م.ك.ع.
- وأن ما ورد في الخبر ليس له أثر مالي على الشركة.

وعليه تحتفظ شركة طيران الجزيرة ش.م.ك.ع. بحقها بالمطالبة بالتعويض حفاظا على حقوق المساهمين عن أي أضرار تقع نتيجة هذا الخبر.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-4-11	10	15506

القبس
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الإحلال والغش والسجل العيني والعمل الخيري

«الأولويات» حدَّدت مسار الجلسة المقبلة

■ جلسة 30 الجاري ملأى بالتقارير

كشف رئيس لجنة الاولويات احمد الفضل ان هناك عددا من القوانين المتفق عليها ستناقش خلال الجلسة المقبلة، وهي السجل العيني، وقانون مكافحة الغش التجاري المتفق عليه مع دول مجلس التعاون الخليجي، وسيحل هذا القانون محل قانون الغش في كل دولة، وهو قانون شبيه بالاتفاقية الموحدة.

وصرح الفضل للصحافيين عقب اجتماع اللجنة بأنه اقترح دمج طلب مناقشة إجراءات الحكومة بشأن الاحلال مع تقرير لجنة الإحلال بهذا الشأن، ومناقشتهما خلال الجلسة، وبانتظار موافقة الرئيس، وايضا لدينا مشروع قانون بشأن العمل الخيري.

وأضاف: وفي الجلسات المقبلة لدينا مجموعة مثل التأمين، وكذلك لدينا قانون الاعسار، ولكن اعتقد لن ينتهوا منه قبل جلسة 30 الشهر الجاري، كما ان لدينا مجموعة من القوانين مثل اللجنة التعليمية خاصة بالحريات، وايضا قانون في لجنة الداخلية والدفاع بشأن نقل القيد الانتخابي، وهذه مجموعة من القوانين يفترض انها تملأ جدول اعمال جلسة 30 ابريل.

ملاحظات

ولفت الفضل الى ان لديه مجموعة من الملاحظات على قانون العمل الخيري، خاصة في العقوبات السالبة للحرية، ونعتقد ان هذه المواد فيها ردة، وصحيح ان تنظيم القانون جيد، ولكن هناك مواد غريبة مثل سجن من ينتقد العمل الخيري، لذلك اعتقد ان القانون لم يقدم من الحكومة فقط، بل ومن أطراف من خارجها، وهناك شبهات تأتيني من الخارج عن العمل الخيري ويجب ان ينتقد.

وقال الفضل: هذا الكلام يمس الكويت وسمعتها بسبب بعض التصرفات من بعض اللجان الخيرية المنفلتة، لذلك يجب عدم تصويرها وكأنها عمل مقدس، بل تنتقد ويقسى عليها بالنقد حالها حال الجهات الاخرى في الدولة.

الفضل متوسطاً الشطي والدمخي في اجتماع «الاولويات»

العفاسي والعقيل في الاجتماع

الحريات والعمل الخيري

ولفت الفضل الى ان المجلس رغم قلة انجازه لم يصدر قانونا واحدا سالبا للحريات، أو يحتوي على تشديد في العقوبات، ولذلك هذا القانون لو استمر بهذا الشكل سيكون اول خطأ للمجلس.

وفي رده على سؤال بشأن قانون العمل الاهلي الذي أقر في المداولة الاولى، قال الفضل: قانون العمل الاهلي يحتوي على مشكلة، لانه سيؤدي الى قتل العمل الاهلي بهذه الطريقة، صحيح اننا مع تشجيع العمالة الوطنية في القطاع الخاص، ولكن التقدم بقانون بأثر رجعي بهذه الطريقة ستجعلنا نطالب شخصا أغلق عمله التجاري منذ سنتين او ثلاث او حتى خمس سنوات، وهو جالس في بيته بأن يدفع جميع المكافآت للموظفين الذين كانو يعملون لديه.

وتابع: وقف الاستقطاع من الموظف الآن جيد، ولكن اعادة دفعه بأثر رجعي فيه ضرر لكثير من المواطنين، وكذلك بالنسبة لزيادة عدد ايام الاجازة السنوية الى 35 يوما ستجعل رب العمل ينفر من العمالة الوطنية.

ولفت الفضل الى ان هناك ملاحظة بشأن تفاوت مبالغ دعم العمالة الوطنية وفقا للمؤهلات الدراسية، معتبرا ان الزيادات يجب أن تكون وفقا لعدد سنوات العمل التي يقضيها الشخص في القطاع الخاص، وايضا المناصب التي يتقلدها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخمسي	2019-4-11	10	16459

الأنباء

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

لإخلالها بضوابط المحاكمة المنصفة ولكونها تشكل تدخلاً محظوراً في شؤون القضاء

الحكم بعدم دستورية فقرة بقانون الاتجار بالأشخاص

عبدالكريم أحمد

قضت المحكمة الدستورية أمس بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة 13 من القانون رقم 91 لسنة 2013 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وذلك فيما تضمنته من عدم جواز التقرير بالامتناع عن النطق بالعقاب بالنسبة لأي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

وأوضحت هيئة المحكمة برئاسة المستشار يوسف المطاوعة بحيثيات حكمها أن النص المطعون فيه قد منع القاضي من استعمال سلطته التقديرية في تقرير الامتناع عن النطق بالعقاب، فإنه يكون بذلك قد أهدر جوهر الوظيفة القضائية بشأن الجريمة محل الدعوى الجزائية وأخل بنظام التقاضي وأهدر ضوابط المحاكمة المنصفة للمتهم في مجال فرض العقوبة.

المستشار يوسف المطاوعة

واستطردت المحكمة قائلة: إن هذا الأمر يمثل تدخلا محظورا من السلطة التشريعية بشؤون القضاء واستقلاله مما يوصم ذلك النص بعيب مخالفته لأحكام المواد 34 و50 و163 من الدستور، ومن ثم فقد حق القضاء بعدم دستورية النص المطعون فيه فيما تضمنه من عدم جواز التقرير بالامتناع عن النطق بالعقاب بالنسبة لأي من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 91 لسنة 2013 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

وجاء الطعن بعدما أوقفت المحكمة الجزائية محاكمة متهمين اثنين بتهم تتعلق باستخدام عدد من العمالة بالاحتيال، واستغلال حالة ضعفهم بغرض الاستغلال في العمل بلا أجرة، والاستيلاء بطريق التدليس على مبالغ مالية لهم، وسبهم، واستخدام عمال في كفالة آخرين.

وذكر الطاعن أن الفقرة المطعون عليها لم تجز التقرير بالامتناع عن النطق بالعقاب في الجرائم المنصوص عليها بقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص رغم أن استعمال الرأفة في المواد الجزائية بالتقرير بالامتناع عن النطق بالعقاب إذا اقتضت أحوال الجريمة وظروف المتهم ذلك «عملا بنص المادة 81 من قانون الجزاء» هو من الأدوات التشريعية التي يتساند إليها القاضي لتطبيق مبدأ تفريد العقوبة، فيكون منعه من ذلك هو افتئات على استقلاله وسلبا لحريته في تقدير العقوبة، بما يفقده جوهر وظيفته القضائية وينأى عن ضوابط المحاكمة المنصفة وينطوي على تدخل محظور في شؤون العدالة بالمخالفة للمواد 34 و50 و163 من الدستور.

الحكم في طعن «تعارض المصالح» أول مايو

عبدالكريم أحمد

قررت المحكمة الدستورية مد أجل الحكم في الطعن على القانون رقم 13 لسنة 2018 الصادر بشأن حظر تعارض المصالح ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم 296 لسنة 2018، إلى الأول من مايو المقبل.

وكان الطاعن المحامي عادل عبدالهادي قد اختصم رئيس مجلس الأمة ووزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد كل بصفته، للمطالبة بعدم دستورية القانون المشار إليه من جوانب عدة، وهي تطبيق القانون بأثر رجعي، وتجريمه حالات دون الأفعال المادية، ومخالفته مبدأ شخصية المسؤولية الجزائية، واعتدائه على حق الملكية ورأس المال وحرية العمل، وتعارض نصوصه مع قوانين أخرى سارية في الدولة، ومنعه القاضي من استعمال سلطته التقديرية في التقرير بالامتناع عن النطق بالعقاب أو الأمر بوقف تنفيذ العقوبة، وبموجبه تنازل أعضاء مجلس الأمة عن اختصاصهم المقرر دستورا.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-4-11	28	15506

الجريدة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الدستورية» ترفض الطعن على «محاكمة الوزراء»

حسين العبدالله

حسمت المحكمة الدستورية، أمس، الجدل الدائر حول محاكمة الوزراء في الكويت على درجتي تقاضٍ أمام محكمة الوزراء بتهم جزائية تتعلق بأفعال ارتكبوها في أثناء توليهم مناصبهم، مقررة سلامة أحكام قانون إنشاء محكمتهم، ورفض الطعن المقام من الوكيلين السابقين لوزارة الصحة خالد السهلاوي ومحمود عبدالهادي بشأنها.

وفي حيثيات حكمها، اعتبرت «الدستورية» أن الأحكام المطعون عليها لا تحتوي على مخالفة دستورية، وأن اشتمالها على محاكمة غير الوزراء المتهمين أمام محكمة الوزراء لا يتضمن إخلالاً بأحكام الدستور التي تقرر المساواة، وهو ما يعني استمرار محاكمة وزير الصحة السابق علي العبيدي والوكيلين المساعدين أمام محكمة الوزراء.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-4-11	1	4089

الأنباء
محطات دولية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مصادر قضائية: ما تداولته مواقع أجنبية حول سقوط طائرة «مصر للطيران» بباريس مغلوط

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكدت مصادر قضائية أنه بشأن ما تداولته بعض المواقع الصحافية الأجنبية حول حادث سقوط طائرة مصر للطيران الرحلة رقم 804 القادمة من مطار شارل ديغول بباريس إلى مطار القاهرة الدولي بتاريخ 19 مايو 2016 من أمور فنية تخص الطائرة هو بيان لم يصدر عن جهة قضائية رسمية لدولة فرنسا.

وأكدت المصادر أن تلك المعلومات يشوبها كثير من المغالطات لما تضمنته من أمور تخالف ما أعلنت عنه النيابة العامة المصرية، بتحقيقاتها السابقة، باعتبار أنه قد ثبت بتقرير الطب الشرعي المصري ومن خلال الفحص الذي أجراه للأشلاء التي تم انتشالها بمعرفة مجموعة عمل مصرية ـ فرنسية العثور على بقايا مواد متفجرة بأشلاء الضحايا، وبعض المواد المعدنية والبلاستيكية والصلبة من حطام الطائرة، والملتصقة بتلك الأشلاء التي تم العثور عليها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-4-11	27	15506

وزارة العدل

إعلان عن وظائف خبير ومعاون هندسي وحسابي للكويتيين فقط (ذكور - إناث)

تعلن وزارة العدل عن حاجتها لتعيين عدد من الكويتيين للعمل في الإدارة العامة للخبراء بوظيفة (خبير ومعاون خبير هندسي وحسابي)

وفقا للشروط التالية:

1 - أن يكون المتقدم حاصلاً على شهادة البكالوريوس في الهندسة تخصصات (مدني - ميكانيكا - معماري - كهرباء - الحاسب الآلي) أو بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت أو من جامعة أخرى معترف بها.

2 - ألا يزيد سن المتقدم عن 40 عاماً وقت تقديم الطلب.

3 - أن يجتاز بنجاح الاختبار التحريري والمقابلة الشخصية ويشترط لدخول المقابلة الشخصية اجتياز الاختبار التحريري.

4 - يكون تعيين المقبولين ابتداءاً بوظيفة (مهندس أو محاسب) على كادر الوظائف العامة المدنية، ويحصل المقبولين على المزايا المادية المنصوص عليها في قانون ونظام الخدمة المدنية.

5 - يخضع المتقدمين المقبولين لدورة تدريبية وفقاً للقواعد التي تضعها الإدارة العامة للخبراء في هذا الشأن سواء في المدة أو في نظام التدريب، يعين بعدها فقط كل من يجتاز الدورة بنجاح بوظائف الخبراء.

6 - أن تقدم الطلبات في الفترة من يوم الأحد الموافق 2019/4/14 وحتى يوم الخميس الموافق 2019/5/2، علماً بأنه سيتم استبعاد الطلبات المقدمة بعد الميعاد.

المستندات المطلوبة:

- صورة شخصية.
- صورة البطاقة المدنية.
- صورة شهادة الميلاد.
- صورة شهادة الجنسية.
- الشهادة الجامعية مبين فيها التقدير العام أو معدل التخرج وكشف الدرجات، وإذا كان المؤهل العلمي من خارج الكويت يجب إحضار معادلة مصدقة من وزارة التعليم العالي.
- شهادة لمن يهمه الأمر صادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- وعلى المتقدم الدخول على موقع وزارة العدل (www.moj.gov.kw) على رابط (خدمات التوظيف) للإطلاع على الشروط وتعبئة إستمارة طلب شغل الوظيفة وإرفاق جميع المستندات المطلوبة بصيغة pdf علماً بأن الرابط سوف يتم تفعيله الساعة 12.00 A.M يوم الأحد الموافق 2019/4/14 وسيتم إغلاقه يوم الخميس الموافق 2019/5/2 الساعة 10:30 PM ليلاً.
- يتعهد المتقدم بأن كافة البيانات والمستندات المقدمة صحيحة، علماً بأنه سيتم إستبعاد الطلبات غير المستوفية للمستندات المطلوبة.

للاستفسار يرجى إرسال رسالة على البريد الإلكتروني التالي (apply@moj.gov.kw)
أو الإتصال على الأرقام التالية: 22486739 - 22486717 - 22486741

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخمسي	2019-4-11	6	16459

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الوفيات

- **ربيعه طلق سعود المويزري، 42 عاما، (شيعت)**، رجال: جليب الشيوخ، ق4، ش327، م4، تلفون: 50020009، نساء: الفردوس، ق5، شارع الأول، ج8، م35.
- **علي عويض عوض العازمي، 56 عاما، (شيع)**، رجال ونساء: الرميثية، ق8، شارع حسن البنا، ج82، م17، تلفون: 50177742، 50555458.
- **شيخه حمد عبدالمحسن الخميس، أرملة/عبداللطيف محمد البرجس، 78 عاما، (تشيع التاسعة من صباح اليوم)**، رجال: الخالدية، ق3، جاسم البرجس، ديوان البرجس، تلفون: 99613300، نساء: الخالدية، ق1، شارع عبداللطيف البرجس، م5، تلفون: 24811751.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»